ولتبيان مخاطر الدعاية الصهيونية على يهود البلدان الاشتراكية. فيركز على الدور المناهض للاشتراكية الذي لعبته الصهيونية في أحداث المجر عام ١٩٥٦ وأحداث تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨. ويؤكد على ان الصهيونية الدولية تطمح للمساهمة بتقويض المجتمع الاشتراكي من الداخل عبر اللعب بالمشاعر القومية والدينية وعبر الترويج لنمط الحياة الغربية.

أما الدراسات التي كتبتها العالمة السوفياتية المشهورة غالينانيكيتينا، حول علاقة اسرائيل بالصهيونية، وحول تحليل التركيبة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الاسرائيلي، فجاءت غنية الى درجة ان بحثها الذي حمل عنوان: «دولة اسرائيل، خصائص التطور الاقتصادي والاجتماعي» أصبح يعدّ أحد أهم المراجع التي يرتكز عليها الباحثون والساسة السوفيات. وقد ترجم الى ١٤ لغة أجنبية وكتب عنه أكثر من ١٥٠ تعليقا في لغات متعددة. ان كتاب «دولة اسرائيل...» ارتدى هذه الأهمية لكونه يعد أول دراسة علمية من نوعها في الاتحاد السوفياتي تشرّح المجتمع الاسرائيلي بشكل شمولي وعميق من الداخل. ففيه استعراض واف لخصائص التركيبة الاقتصادية الطفيلية الاسرائيلية، وتقييم علمي لدور «التعاونيات الزراعية» ولدور الهستدروت الاسرائيلي. فتبين الكاتبة أن ما يدعيه «الاشتراكيون الصهاينة» لا علاقة له بالاشتراكية. فالنظام الاسرائيلي، كما تراه، هو نظام برجوازي حِرَفي لا يمكنه الصمود عى رجليه لولا الحقن التي تأتيه دائما من وراء المحيطات. وفي الكتاب تحليل مسهب للحروب العدوانية الثلاث التي قامت بها اسرائيل ضد الدول العربية (١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧). غير ان الكاتبة تؤكد على ما توصل اليه ايفانوف من ان «الصهيونية واسرائيل يكونان ما يشبه «امبراطورية صهيونية»، ليست لها احداثيات جغرافية ولكن حدودها السياسية مرسومة بصورة جد واقعية. وان قادتها مختارون من البرجوازية اليهودية الكبيرة الاحتكارية في الغرب»(٤).

وفي معرض تقييمها للتحالف العضوي الذي يتم بين كبار الرأسماليين اليهود في العالم، تشير الى الممول الرئيسي لما أسمته بـ«الامبراطورية الصهيونية» فلقد تم استحداث مؤتمر جديد أطلق عليه تسمية «مؤتمر المليونيرية» في أورشليم يمثل أصحاب المليارات الصهاينة، هدفه تقديم العون المالي لهذه «الامبراطورية» وفيها تتحول اسرائيل إلى «حصن تنظيمي وسياسي للنشاطات الموجهة ضد الاشتراكية وضد الحركة العمالية في الغرب وضد قوى التحرر الوطني»(٥). وحول حيثيات العلاقة القانونية والتنظيمية بين اسرائيل والصهيونية، تشير د. نيكيتينا، في دراسة أخرى لها، إلى التغيرات التنظيمية التي طرأت على تلك العلاقة بعد عام ١٩٥٢ فتقول: «حدد القانون الذي أقر في الكنيست في ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢ الأسس القانونية ومبادىء الشراكة ما بين زعماء اسرائيل والصهيونية العالمية. ومنها ان اسرائيل تعد نفسها ثمرة لجهود كل الشعب اليهودي. كما حدد القانون وظائف المنظمة الصهيونية المدعوة لتركيز جهودها في تشجيع الهجرة إلى اسرائيل والقيام بعملية امتصاص القادمين الجدد وتوطينهم، ويجب عليها في اطار نشاطها في اسرائيل ان تساعد على تطوير البلاد وأن تنشط عمل المؤسسات والرابطات اليهودية الموجودة في اسرائيل، والعاملة في المجالات المذكورة على الصعيد الدولي...» وتعقب د. نيكيتينا على هذا القانون بقولها: انه «لا يتفق ولا بأي شكل من الأشكال مع